مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 … PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام 2003

علي جابر عبدالحسين [a] * ، هدى عبد الهادي عبيد [b]
جامعة المثنى/كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2021/5/10
تاريخ التعديل :2021/5/25
قبول النشر :2021/5/25
متوفر على الأنترنيت:2021/9/19

الكلمات المفتاحية :
السياسة المالية
النفقات العامة
المزاحمة
القطاع الخاص
العراق

الملخص

يهدف هذ البحث الى بيان دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق ،إذ عرفت السياسة المالية بدورها الكبير في التأثير على النشاط الإقتصادي ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص بفعل أدواتها المالية الثلاث (النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الدين العام) الأمر الذي مكنها من أن تحتل مكانة متميزة ومهمة في إدارة الإقتصادات الوطنية وتمثلت مشكلة البحث بإن السياسة المالية التي أتبعها العراق بعد عام 2003 كانت إنفجارية توسعية غير واضحة الأهداف ومن ثم تاتي اهمية البحث من أن قيام السياسة المالية بمزاحمة القطاع الخاص تعد من أكبر التحديات والمشاكل التي يواجهها الإقتصاد العراقي لاسيما عند قيام الحكومة بإستخدام النفقات الحكومية بشكل كبير ومفرط لاسيما عند زيادة الرواتب والمخصصات للعاملين في القطاع الحكومي العام، الأمر الذي جعل القطاع العام يعاني إختلالات تضخيمة في الموازنة العامة وفي الوقت ذاته أنعكس الأمر بالأثر السلبي على حجم القطاع الخاص وإنخفاض الإنفاق الموجه له وإهمال دوره الحيوي والفاعل وعليه توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات تمثلت بإن سياسة الإنفاق الكبيرة التي أتبعتها الدولة العراقية، وقيامها بتوظيف العاملين في القطاع الحكومي بدون إنتاجية تذكر خدمةً لمصالحها السياسية ، كانت سبباً في إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة في العراق.

The role of financial policy in crowding out the private sector in Iraq after 2003

Ali Jaber Abdel Hussein [*a] , Hoda Abdel Hadi Obaid [b]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics/ Department of Financial and Banking Sciences.

Abstract

This research aims to explain the role of fiscal policy in crowding out the private sector in Iraq, as the fiscal policy has known its great role in influencing economic activity and then crowding out the private sector by the action of its three financial tools (public expenditures, public revenues, public debt). These enabled it to occupy a distinct and important position in the management of national economies. The problem of the study is that the fiscal policy that Iraq followed after 2003 was explosive and expansionary with unclear objectives, and the financial policy, which crowds out the private sector, is one of the biggest challenges and problems facing the Iraqi economy, especially when the government uses expenditures. The government is largely and excessively crowds out the private sector especially when increasing salaries and allowances for workers in the public government sector, which made the public sector suffers form inflated imbalances in the public budget and the spread of the phenomenon of unemployment.

Key words: Fiscal policy, public expenditures , crowding ، private sector, Iraq.

* Corresponding author : E-mail addresses : Ly37855@gmail.com.
2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/203 -212.

المقدمة

عُرفت السياسة المالية بدورها الريادي في التأثير على حجم الأنشطة الأقتصادية ،بفضل علاقاتها التشابكية مع السياسات الأخرى وبفضل أدواتها المالية المتمثلة بالإيرادات والنفقات العامة والدين العام والتي كان لها الدور الكبير في مزاحمة القطاع الخاص في العراق نتيجة ارتفاع حجم الانفاق على القطاع العام الذي يعاني من خسائر كبيرة ناجمة عن ارتفاع التكاليف وتدني مستوى الإيرادات ومن ثم أصبح يشكل عبئ كبير على الموازنة العامة للدولة بدلا من أن يكون مصدر في تمويلها بالإيرادات مقابل خفض الانفاق على القطاع الخاص ، واهمال الدور الحيوي لهذا القطاع ومن ثم واجهت الحكومة العراقية مشاكل اقتصادية حادة تمثلت بارتفاع حجم البطالة ومشاكل النمو الاقتصادي واختلال ميزان المدفوعات نتيجة عمليات التوظيف التي تبنتها الحكومة العراقية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث ان الدولة العراقية تبنت بعد عام 2003 سياسة مالية توسعية وانفجارية هدفها غير واضح المعالم مما انعكس سلبا على اداء القطاع الخاص ، على الرغم من كون موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، يحتل قمة الهرم في الاجواء الفكرية في الزمن المعاصر.

أهداف البحث

يهدف البحث الى بيان دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص بعد عام 2003في ظل الارتفاع الكبير في مستويات الانفاق العام ومستويات الاجور ، مما ادى الى اضعافه وانخفاض دور الاستثمار الخاص وعدم القدرة على المنافسة وبالتالي خروجه من اللعبة الاقتصادية.

أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية الآتية تأتي اهمية البحث من خلال تناول السياسة المالية التي تعد الأداة الفاعلة التي تستخدمها الحكومة في مزاحمة القطاع الخاص و تنفيذ الأهداف المرسومة سواء كانت تلك الأهداف (أقتصادية ،أجتماعية ،سياسية) وتزداد أهمية البحث عند تتبع التطور في الإنفاق العام من خلال زيادة رواتب وأعداد التوظيف مما أدى إلى العزوف والأبتعاد عن العمل في القطاع الخاص والبحث عن الراحة وأستسهال الرزق في مؤسسات القطاع العام.

فروض البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن لأدوات السياسة المالية المتبعة في العراق دورا بارزا في مزاحمة القطاع الخاص وأضعافه).

الاطار النظري

أولا: (السياسة المالية، القطاع الخاص، المزاحمة)

تعد السياسة المالية من اهم السياسات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد لتعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق ، وتحديد مصادر الدخل وكيفية الانفاق مثل (أجور الموظفين) ، (مشاريع الانفاق على البنية التحتية) أو (المشاريع الخدمية المختلفة) بهدف الوصول إلى مستويات التوازن الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال اتباع سياسات مالية مختلفة بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي(Philip,1973) وتحسين مستويات الطلب الكلي ومستويات الدخول للأفراد ،ومن ثم تقوم الحكومة بأتباع أدوات السياسة المالية من اجل تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي(Andersen,2009) وعلى الرغم من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للأفراد نتيجة توفير فرص العمل للأفراد والتخفيض من البطالة وخفض معدل الفقر وزيادة الإيرادات الضريبية فضلا عن مساهمته في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إذ يحتل القطاع الخاص دورا كبيرا ومؤثراً في تحقيق التنمية الأجتماعية ولاقتصادية في بلدان دول العالم المتقدمة والنامية ،نظرا للإمكانات والمزايا التي يتمتع بها هذا القطاع والتي تؤهله للقيام بدور كبير في مختلف المجالات وأن أهمية القطاع الخاص تبرز من خلال دوره كعامل رئيس ومحرك أساس لعملية النمو إلا أن القطاع الخاص في العراق قبل التحول الإقتصادي كان يتميز بضعف مساهمته وتردي وضعه ولاسيما حالة الركود والتذبذب، وعدم مساهمته في تحقيق استثمارات فعالة فضلاً عن تقادم وسائل الإنتاج التي حدت من تطوره وسيطرة اذ تعرف المزاحمة على أنها ظاهرة إقتصادية تعكس أنخفاض حجم الإستثمار الخاص والإستهلاك الخاص الناجم عن إرتفاع في سعر الفائدة نتيجة التحفيز المالي، إذ ترتبط المعاملات بأزدياد حجم المعاملات في الإقتصاد مما يؤدي إلى حدوث زيادة في مستوى الطلب على النقود (غصان ،2003).

ثانيا:-تحليل اداء السياسة المالية في العراق بعد عام2003

أن توجه السياسة المالية ودور الدولة في التحكم بالأنشطة الإقتصادية في تلك المدة أي بعد عام 2003 ولاسيما بعد التحول من الإقتصاد المركزي المخطط إلى إقتصاد السوق الحر كان من المفترض أن يتراجع وأن يمارس القطاع الخاص الدور الأكبر في التحكم بتلك الأنشطة ،إلا أن الواقع الذي حصل هو على العكس من ذلك ، ويمكن بيان دور السياسة المالية من خلال أستعراض الموازنات العامة وتحليل متغيرات السياسة المالية

متمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة والدين الحكومي العام الداخلي والخارجي وكما يلي :

1. **النفقات العامة**

أن للنفقات العامة أهمية كبيرة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الأقتصاد العراقي وأداة مهمة من أدوات السياسة المالية والتي لها دور كبير في أشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية ،إلا أن العراق يعاني من جملة التحديات التي واجهت الإقتصاد العراقي وأحدثت إختلالات هيكلية في بنيته مما أدى إلى تعرضه إلى العديد من الصدمات ,وتمثلت سياسة الإنفاق العام على العديد من الخدمات العامة المتمثلة بالتعليم والصحة فضلاً عن النفقات الموجهة إلى الأمن والدفاع (الكايد ،2010 :20)، ومن ملاحظة الجدول (6)يتبين إن النفقات العامة في عام 2003 إنها غير مستقرة وإن الموازنة العامة في تلك المدة لا تمثل السنة المالية بأكملها وإنما غطت المدة من تموز ولغاية كانون الأول، نتيجة الأحتلال الأجنبي للعراق في تلك المدة . ونلاحظ إن النفقات العامة شهدت إرتفاعا إذ بلغت (32117.4) مليار دينار عام 2004 مقابل (9232.2)مليار دينار عام 2003 وتجاوزت النفقات التشغيلية النفقات الإستثمارية عام 2004 إذ بلغت النفقات التشغيلية (29102.8) مليار دينار في حين بلغت النفقات الإستثمارية (3014.7)مليار دينار عام 2004 .

جدول (1) هيكل النفقات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (2003-2018) مليار دينار

السنة	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات التشغيلية الى النفقات الاجمالية%	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
*2003	9232.2	7362.3	1869.9	……	79.7	20.3
2004	32117.5	29102.8	3014.7	2.47	90.6	9.4
2005	26375.2	21803.2	4572	-17.9	82.7	17.3
2006	38806.7	32779	6027.7	47.1	84.5	15.5
2007	39031.2	31308.2	7723	0.6	80.2	19.8
2008	59403.4	47522.7	11880.7	52.2	80	20
2009	52567	42053.6	10513.4	-11.5	80	20
2010	70134.2	54580.9	15553.3	33.4	77.8	22.2
2011	78757.7	60925.6	17832.1	12.3	77.4	22.6
2012	105139.6	75788.6	29351	33.5	72.1	27.9
2013	119127.6	78746.8	40380.8	13.3	66.1	33.9
2014	113473.5	76741.7	36731.8	-4.8	67.6	32.4
2015	70397.5	51832.8	18564.7	-37.9	73.6	26.4
2016	67067.4	51173.4	15894	-4.7	76.3	23.7
2017	75490.1	59025.7	16464.4	12.6	78.2	21.8
2018	80873.2	67052.9	13820.3	7.1	82.9	17.1

المصدر :1- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة . 2-* نشرة عام 2003 تغطي المدة من تموز الى كانون الاول .

وتعزى الزيادة في النفقات التشغيلية إلى التغييرات التي شهدتها الدولة في تلك المدة المتمثلة بزيادة مخصصات ورواتب الموظفين وزيادة إجور العاملين في القطاع العام فضلاً عن الإنفاق العسكري لتغطية متطلبات الحروب ،ومن ثم إنخفضت النفقات العامة في عام 2005 بشقيها التشغيلية والإستثمارية إذ بلغت النفقات الإجمالية (26375.2)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (17.9-) ويرجع سبب الإنخفاض في ذلك العام إلى تدهور الأوضاع الأمنية للدولة وعدم إستقرارها ،إلا أن في عام 2006 عاودت النفقات العامة بالإرتفاع ،إذ بلغت النفقات العامة (38806.7)مليار دينار وأرتفعت النفقات التشغيلية من (21803.2)مليار دينار عام 2005 إلى (32779) مليار دينار عام 2006وأستمر الإرتفاع في حجم النفقات العامة حتى عام 2008 إذ بلغت النفقات العامة في عام 2008 (59403.4)مليار دينار وأرتفعت النفقات التشغيلية بمستوى أكبر من النفقات الاستثمارية إذ بلغت (47522.7) مليار دينار والتي كانت موزعة على القطاع العام في تمويل الخطط التنموية للحكومة

في حين بلغت النفقات الإستثمارية (11880.7)مليار دينار، ويرجع السبب في الإرتفاع العام للنفقات إلى زيادة الطلب على النفط الخام في عام 2008 و إرتفاع أسعاره والتي أنعكست على إرتفاع حجم الإيرادات العامة ومن ثم إرتفاع النفقات التشغيلية على القطاع العام للدولة .

وشهدت النفقات العامة خلال مدة البحث المحددة أقل حجم في عام 2009 إذ بلغت (52567)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (11.5-%) فضلاً عن إنخفاض النفقات التشغيلية والإستثمارية إلى (42053.6)و(10513.4) على التوالي ويرجع السبب في ذلك الإنخفاض إلى الأزمة المالية وإنخفاض أسعار النفط عام 2008 حتى وصل سعر البرميل إلى 150 دولار ، إلا أن المدة الممتدة من عام (2010-2013) عاودت النفقات العامة بالإرتفاع بشقيها التشغيلي والإستثماري إذ بلغت معدلات النمو (33.4، 12.3، 33.5، 13.3 %)على التوالي وبلغت النفقات العامة أعلى مستوى في عام 2013 إذ بلغت (119127.6)مليار دينار ويرجع السبب في الزيادة الطردية للنفقات العامة خلال تلك السنوات إلى الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية ،والتي أدت إلى إرتفاع حجم النفقات العامة في الموازنات للاعوام 2012و2013،أما في عام 2014 إنخفضت النفقات العامة إذ بلغت (113473.5) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (4.8 -)، وكذلك الحال في عام 2015 و2016 أنخفض حجم النفقات الإجمالية حتى وصل إلى (70397.5) مليار دينار عام 2015،و (67067.4)مليار دينار عام 2016 وبمعدلات نمو سالبة بلغت (37.9-%)و(4.7-%)على التوالي ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إنخفاض سعر النفط العالمي ،وإنخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط الخام في تلك المدة بسبب الأزمة النفطية التي حدثت نهاية عام 2014 فضلاً عن دخول داعش إلى العراق في عام 2014 وتداعيات الأزمة المالية العالمية حتى عام 2016 .ومن ثم عاودت النفقات العامة إرتفاعها خلال عامي 2017 و2018 إذ بلغت النفقات الإجمالية (75490.1)مليار دينار عام 2017 و(80873.2)مليار دينار عام 2018 وبمعدلات نمو إيجابية خلال العامين إذ بلغت (12.6%)عام 2017 و(7.1%)خلال عام 2018 وإرتفاع النفقات التشغيلية إلى (67052.9)خلال عام 2018 ويرجع السبب في إرتفاع حجم النفقات إلى التحسن الذي حصل في أسعار النفط وحصول النفقات التشغيلية على الحصة الأكبر من ذلك الإرتفاع في حجم النفقات العامة نتيجة أرتفاع مكونان النفقات التشغيلية المتمثلة بالمنح والرواتب.

2. **الإيرادات العامة**

تعد الإيرادات العامة أحد الأدوات المهمة للسياسة المالية و التي تستخدمها الدولة لسد النفقات العامة والتي تسد حاجة الدولة في إدارة الإقتصاد ، اذ لابد من تتبع مسار تلك الإيرادات العامة لمعرفة مدى فاعليتها في الإقتصاد العراقي (حمد ،2018 :300)

ومن خلال بيانات الجدول (2) نلاحظ ان الإيرادات العامة في تزايد وهذه الزيادة ناتجة عن إرتفاع الإيرادات النفطية لتمويل الإيرادات العامة نتيجة ضعف إسهام القطاع الصناعي والزراعي لاسيما بعد عام 2003، إذ إرتفعت الإيرادات العامة من (4596.0)مليار دينار في عام 2003 إلى (32088.9) مليار دينار عام 2004 وأستمر الإرتفاع في حجم الإيرادات العامة حتى عام 2008 إذ وصلت الإيرادات إلى (80641) مليار دينار ونلاحظ إن الإيرادات النفطية أخذت الحصة الأكبر في تمويل الإيرادات العامة ويرجع السبب في ذلك إلى إستئناف تصدير النفط وإرتفاع أسعاره بعد رفع العقوبات عنه التي فرضت عليه قبل عام 2003 ،إذ بلغت الإيرادات النفطية في عام 2004 (32953)مليار دينار لتشكل نسبة (89.1%) من الإيرادات العامة وإرتفعت تلك الإيرادات في عام 2008 حتى وصلت إلى (76297) مليار دينار ،أما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى فكانت نسبها متذبذبة خلال مدة الدراسة بسبب السياسات التي إتبعت بعد عام 2003 وما تلاه من فتح الحدود على عملية إستيراد السلع والخدمات من الخارج ،وفي عام 2009 كان هناك إنخفاض ملحوظ في حجم الإيرادات العامة ،إذ بلغت (55243.5)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (31.5 -) مع إنخفاض الإيرادات النفطية عن ما كانت عليه في عام 2008 إذ بلغت (50190.2)مليار دينار ،ويعزى ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الازمة العالمية عام 2008، مما يعكس إعتماد الإقتصاد المحلي على النفط ،بالمقابل إرتفعت الإيرادات الضريبية في عام 2009 إلى (2050.5)مليار دينار عن العام السابق

جدول (2) هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة من (2003-2018)مليار دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى	معدل نمو الايرادات العامة%	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة %
2003**	4596.0	4096.5	76.5	423	……	89.1	1.7	9.2

2004	32988.9	32953	159.6	236.2		98.8	0.5	0.7
2005	40435.5	39448.5	495.3	491.9	22.6	97.6	1.2	1.2
2006	49055.5	46873.2	591.2	1591.1	21.3	95.6	1.2	3.2
2007	54964.9	51949.3	1228.3	1787.3	12	94.5	2.2	3.3
2008	80641	76297	985.8	3358.2	46.7	94.6	1.2	4.2
2009	55243.5	50190.2	2050.5	3002.8	31.5-	90.9	3.7	5.4
2010	70178.2	63594.2	1503.5	5080.5	27	90.6	2.2	7.2
2011	108807.4	98241.6	2408.2	8157.6	55	90.3	2.2	7.5
2012	119466.4	108692.8	2633.3	8140.3	10.1	90.9	2.3	6.8
2013	113767.3	105451	2876.8	5439.5	-5	92.6	2.5	4.8
2014	105386.6	97072.4	1885.1	6429.1	-7.3	92.1	1.7	6.2
2015	66470.3	51312.6	2015	13142.7	-37	77.1	3.2	19.7
2016	54409.3	44267.1	3861.8	6280.4	-18.1	81.4	7.1	11.5
2017	77335.9	65071.9	6298.2	5965.8	42.1	84.1	8.1	7.7
2018	106569.8	95619.8	5686.2	5263.82	37.8	89.7	5.3	6.4

المصدر :جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة .
* *نشرة عام 2003 تغطي المدة من تموز الى كانون الاول .

ثـم عـاودت الإيـرادات العامـة الإرتفـاع فـي عـام 2010 إذ بلغت(70178.2)مليار دينار مع إرتفاع حجم الإيرادات النفطية إلـى (63594.2)مليـار دينـار وأستمر ذلـك الإرتفـاع الطـردي للإيرادات العامة ،إذ بلغت الإيرادات العامة والإيرادات النفطية أعلـى مستوى لهـا فـي عـام 2012 إذ بلغت (119466.4)مليـار دينار للإيرادات العامة ، و(108692.8)مليار دينـار للإيرادات النفطيـة ،إلا إن ذلـك الإرتفـاع لـم يـدم طـويلا إذ حصـلت بعـض التذبذبات في أسعار النفط مما سبب إنخفاض مساهمة الإيرادات النفطيـــة فـــي الإيـــرادات العامـــة للأعـــوام (2013,2014,2015,2016) مـع إنخفـاض متنـاقص بمعـدل النمو إذ بلغ (5- ,7.3 - ،37-،18.1-%) على التوالي ، إذ بلـغ حجم الإيرادات العامـة خـلال عـام 2016 (54409.3)مليـار دينار ، والإيرادات النفطية (44267.1)مليار دينار، ويرجع ذلـك إلى تدهور أوضاع النفط وأنهيار أسعاره في أواخر عام 2014 فضلاً عن الظروف الأمنية وتداعيات الأزمة المالية التي مرت بها الدولة ،مما أدى إلى إنخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى أدنى معدل خلال مدة الدراسة في عام 2015 إذ بلغت النسبة (77.2 %)من حجم الإيرادات العامـة ،أمـا الإيرادات الضـريبية والإيـرادات الأخـرى خـلال تلـك الأعـوام كانـت مرتفعـة بشـكل ضـئيل مقارنـة بـالإيرادات النفطيـة ،أي لا تسد حجم الإنخفـاض الحاصـل فـي الإيـرادات النفطيـة ، إلا أن خـلال العـامين 2017 و2018 نلاحظ إرتفاع الإيرادات العامـة، وإن هذا الإرتفـاع نـاتج عن تحسن أسعار النفط الخام وإرتفاع حجم الطلب العالمي عليه مما أدى إلى إرتفاع حجم الإيرادات العامة إلى (77335.9)مليـار دينـــار عـــام 2017 و(106569.8)مليـــار دينـــار عـــام 2018 .وارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية إلى (65071.9)مليار دينـار عام 2017 و(95619.8)مليار دينار عام 2018.

نلحـظ مـن التحليـل أعـلاه إن الإيـرادات النفطيـة إحتلـت الحصـة الأكبـر فـي تمويـل إيـرادات الموازنـة العامـة للدولـة ممـا يعكـس إعتمـاد الدولـة علـى الـنفط بشـكل شـبه كلـي ، مقابـل إنخفـاض مسـاهمة الإيـرادات الضـريبية والإيـرادات الإخـرى فـي تمويـل الإيرادات العامة.

3. **الدين العام :**إن ظاهرة الدين العام ظهرت بأبعادها الخارجية والداخلية في العراق ،نتيجة الحروب والعقوبات التي فرضت عليه والتي أضعفت بنية الإقتصاد نتيجة المبالغ الطائلة التي فرضت عليه مما إشتدت حدة الديون الداخلية والخارجية ،فضلاً عن العجز الذي عانت منه الموازنة العراقية طيلة تلك المدة وإنخفاض الإيرادات (Dippelsman, 2012) ومن أجل تتبع مسار تلك الديون لابد من تحليل هيكل الدين الداخلي والخارجي للمدة من عام 2003-2018

أ. **تحليل الدين الداخلي**

يتكون الدين العام الداخلي من السندات الحكومية وحوالات الخزينة وعمليات السحب على المكشوف ويتم تمويل ذلك الدين من البنك المركزي والمصارف التجارية فضلاً عن المؤسسات غير النقدية ،وعند قيام الدولة بالإستدانة من الجهات الداخلية لا تترتب عليها تبعات إقتصادية على عكس الإقتراض من جهات أجنبية ،(Grant,vidler,2003)

من خلال الجدول (3)يتبين إن هناك تذبذباً في حجم الدين الداخلي خلال مدة الدراسة إذ بلغ إجمالي الدين الداخلي عام 2003 (5543.684)مليار دينار وأستمر بالإرتفاع حتى عام 2005 إذ بلغ (6255.578)مليار دينار وبمعدلات نمو موجبة للأعوام 2004و2005 بلغت (6.8 و5.5 %)على التوالي ، ومن ثم إنخفض حجم الدين العام في المدة من عام 2006-2008 وبمعدلات نمو سالبة بلغت (15.1 ،2.1 ،14.2 - %)على التوالي إذ بلغ إجمالي الدين العام عام 2006 (5307.008)مليار دينار وأستمر الإنخفاض حتى وصل إلى (4455.569)مليار دينار عام 2008 ،ويعزى سبب الإنخفاض إلى تحسن وضع العراق نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وإنخفاض عجز الموازنة ،إلا إن الدين العام الداخلي عاود الإرتفاع خلال العامين 2009و2010 إذ بلغ إجمالي الدين الداخلي (8434.049)مليار دينار عام 2009و(9180.806) مليار دينار عام 2010 ويرجع سبب الإرتفاع الى الأزمة المالية عام 2008 والتي أنعكست على وضع الإقتصاد ،ومن ثم إنخفضت أسعار النفط على أثر تداعيات تلك الازمة ،ومن ثم بعد ذلك سجل الدين العام الداخلي إنخفاض حتى وصل إلى (4255.549)مليار دينار عام 2013 ، وبمعدلات نمو سالبة للأعوام 2011و2012و2013 بلغت (18.8 -،12.07- ،35 - %)على التوالي ،ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إرتفاع أسعار النفط وتسديد إلتزامات الديون لحوالات الخزينة ووزارة المالية (البنك المركزي ،2012و2013 :41-53)

جدول (3) الدين الداخلي للمدة (2003-2018)مليار دينار

السنة	السحب على المكشوف	السندات الحكومية	لدى البنك المركزي	لدى المصارف التجارية	لدى الاخرى	اجمالي حوالات الخزينة المركزية	اجمالي الدين الداخلي	معدل النمو السنوي %
			حوالات الخزينة المركزية					
2003	908.934	.....	3079.474	1553.167	2.109	4634.75	5543.684	....
2004	1448.401	....	3234.637	1242.023	....	4476.66	5925.061	6.8
2005	1820.871	....	3234.637	1200.070	....	4434.707	6255.578	5.5
2006	1820.871	....	3234.637	251.5	....	3486.137	5307.008	-15.1
2007	....	....	4674.705	519	....	5193.705	5193.705	-2.1
2008	....	....	3955.519	500.05	....	4455.569	4455.569	-14.2
2009	....	....	3955.519	4478.530	....	8434.049	8434.049	89.2
2010	....	....	3955.519	5225.287	....	9180.806	9180.806	8.8
2011	....	....	3555.519	3891.340	....	7446.859	7446.859	-18.8
2012	....	....	3155.519	3392	....	6547.519	6547.519	-12.07
2013	....	....	2755.519	1500.03	....	4255.549	4255.549	-35
2014	....	....	2455.519	7064.5	....	9520.019	9520.019	123.7
2015	....	14.252	2355.519	19311.704	10461.057	32128.280	32142.805	237.6
2016	....	1696.945	2355.519	32763.554	10546.233	45665.306	47462.251	47.6
2017	....	2682.42	2155.519	32294.624	10546.233	44996.376	47678.796	0.4
2018	....	1953.189	1955.519	28413.167	9501.043	39869.729	41822.918	-12.3

المصدر: جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرات السنوية المختلفة من (2003-2018)

ومن ثم سجل الدين الداخلي إرتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة في عام 2014 إذ بلغ (9520.019)مليار دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (123.7%) وأستمر هذا الإرتفاع في حجم الدين الداخلي للأعوام 2015

و2016 حتى وصل إلى (47678.796) مليار دينار في عام 2017 وبمعدل نمو موجب بلغ (0.4%) ويعزى الإرتفاع في حجم الدين الداخلي إلى الصدمة التي تعرض لها واقع الإقتصاد العراقي نتيجة إنهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014 وما تلاها من سيطرة داعش على الأراضي العراقية ،والتي كلفته الكثير من النفقات لاسيما النفقات العسكرية والتي أضعفت بنية الاقتصاد وحملته الكثير من الديون ،أما في عام 2018 نلاحظ إنخفاض حجم الدين الداخلي إلى (41822.918)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (12.3-%) .ويرجع سبب الإنخفاض إلى تحسن وضع الموازنة العامة وتخفيض العجز الحاصل فيها خلال عام 2018.

ب. **تحليل الدين الخارجي**

يتكون الدين الخارجي من الإقتراض من المؤسسات المالية والحكومة الأجنبية ،والذي يمثل عبئاً على الإقتصاد نتيجة تسديد القروض مع الفوائد المترتبة عليه ،ويمكن تتبع مسار الدين الخارجي خلال مدة الدراسة من خلال الجدول (4) إذ يلاحظ إنخفاض حجم الدين الخارجي من (226266.128)مليار دينار عام 2003 إلى (129008.964)مليار دينار عام 2004، وبمعدل نمو سالب بلغ (43-) وأستمر الإنخفاض في حجم الدين الخارجي حتى عام 2009 إذ بلغ (52817.67)مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (1.23%)ويرجع سبب الإنخفاض في حجم الديون الخارجية خلال تلك الأعوام إلى رفع العقوبات عن العراق بعد عام 2003 فضلاً عن أعادة جدولة الديون والإعفاءات التي حصل عليها من قبل نادي باريس والتي من خلالها تم إطفاء نسبة (80%)من الديون (صالح ،2018 متوفر على الرابط الآتي http://iraqieconomists.net 28 /2019/4) وبعد ذلك سجل الدين الخارجي إرتفاع للأعوام (2010 -2012) إذ إرتفع من (52958.458)مليار دينار عام 2010 إلى (54022.662)مليار دينار عام 2012 .وبمعدل نمو موجب بلغ (2.3%)ويعزى سبب الإرتفاع إلى إرتفاع حجم القروض الجديدة المقدمة للدولة وإرتفاع حجم قروض إعادة الجدولة .

جدول (4) الدين الخارجي للمدة من (2003-2018)مليار دينار

السنة	الدين الخارجي ***	معدل النمو%
2003	226266.128	...
2004	129008.964	-43
2005	104924.16	-18.6
2006	86334.7	-17.7
2007	74628.834	-13.5
2008	53475.756	-28.3
2009	52817.67	-1.23
2010	52958.458	26.6
2011	54010.164	1.98
2012	54022.662	2.3
2013	52733.296	-23.8
2014	51531.872	-2.27
2015	51639.119	20.8
2016	50200.575	-2.7
2017	49084.644	-2.22
2018	46217.16452	-5.84

المصدر: 1- جمهورية العراق ،وزارة المالية ،دائرة الدين العام قسم الدين الخارجي *** 2-تم تحويل الدين الخارجي من الدولار الى الدينار من قبل الباحث بالاعتماد على اسعار الصرف الواردة في تقارير البنك المركزي وللسنوات من (2003-2018) .

ومن ثم عاود الدين الخارجي الإنخفاض من (52733.296)مليار دينار عام 2013 إلى (51531.872)مليار دينار عام 2014 ، وبمعدل نمو سالب بلغ (2.27-) بإستثناء عام 2015 والذي إرتفع خلالها حجم الدين الخارجي إذ بلغ (51639.119)مليار دينار ،وبمعدل نمو موجب بلغ (20.8%) ومن ثم سجل الدين الخارجي بعد ذلك إنخفاضا للأعوام 2016 و2017 و2018 وبمعدلات نمو سالبة بلغت (2.7 ،2.22 ،5.84 -%) ويعزى ذلك الإنخفاض إلى الإعفاء الذي منحته الدول للعراق على ديونه المستحقة خلال تلك المدة .

❖ **العوامل التي أدت الى مزاحمة القطاع الخاص العراقي**

1. **فشل السياسة الضريبية** :تعاني الأنظمة الضريبية في العراق من ضعف حاد في تمويل ورفد الموازنة بالإيرادات بسبب التحديات والعقبات التي واجهتها الدولة بعد عام 2003 من حروب وتدمير والتي أثرت على البنى الأساسية، (ناشد ،1999).

جدول (5) اجمالي الإيرادات الضريبية ومساهمتها للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2003-2018) مليار دينار

السنة	الايرادات الضريبية	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي GDP	نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي GDP
2003	76.5	…	29586	20.
2004	159.6	108.6	53235.3	0.2
2005	495.3	210.3	73534	0.6
2006	591.2	19.3	95588	60.
2007	1228.3	107.7	107828	1.1
2008	985.8	-19.7	155636	0.6
2009	2050.5	108	139330	1.4
2010	1503.5	-26.6	171957	0.8
2011	2408.2	60.1	211391	1.13
2012	2633.3	9.3	245186.4	1.07
2013	2876.8	9.2	267396	1.07
2014	1885.1	-34.4	260610.4	0.7
2015	2015	6.8	191716	051.
2016	3861.8	91.6	196536.3	1.9
2017	6298.2	63.08	225995.1	2.7
2018	5686.2	-9.7	251064.4	22.

المصدر: جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات مختلفة .

والجدول (5)يوضح تذبذب حجم الإيرادات الضريبية إذ بلغت الإيرادات في عام 2003 (76.5)مليار دينار وهي تعد أقل نسبة طوال مدة البحث ويعود سبب الإنخفاض إلى تدهور الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحصيل الضرائب وأخذت الإيرادات الضريبة بالتذبذب طول مدة البحث ما بين الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت إلى (2050)عام 2009 مقارنة بعام 2008 وبمعدل نمو مرتفع بلغ (108%)ويعزى سبب الإرتفاع ليس إلى تحسن وضع الإيرادات الضريبية أو طرق تحصيلها وإنما إلى إنخفاض أسعار النفط عام 2008 والتي تنعكس بأثرها على حجم الإيرادات النفطية وإنخفاضها ومن ثم لجأت الدولة إلى الضريبة لسد حاجة الدولة من النفقات العامة وتغطيتها) ، وأخذت بعد ذلك الإيرادات بالتذبذب ما بين إرتفاع وإنخفاض حتى وصلت أعلى معدل خلال عام 2017 إذ بلغت (6298.2) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (63.08%) وبعد ذلك إنخفضت إلى (5686.2)مليار دينار عام 2018وبمعدل نمو سالب بلغ (9.7-%)إذ على الرغم من تزايد الإيرادات الضريبية خلال سنوات الدراسة إلا أن مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة جداً لن تتجاوز نسبة 2% إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003 -2018) (1.08%) وهي نسبة منخفضة ،تدل على إعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية وإهمال الإيرادات الضريبية.

2. **الإستمرار في زيادة التوظيف والإنفاق .**

أن من أهم العوامل التي زاحمت القطاع الخاص وأسهمت في إبعاده عن دوره المهم في حجم الأنشطة بعد عام 2003 هي زيادة عملية التوظيف وتوسيع الملاكات وزيادة إستيعاب الأيدي العاملة في أجهزة الدولة ولاسيما الأجهزة الأمنية، ومن ثم عدم إفساح المجال للقطاع الخاص في إستيعاب الأيدي العاملة و أنعكست آثار البطالة المقنعة على تدني مستوى إنتاج العاملين وضعف كفاءتهم ، (العمري ،2013).

3. **إرتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي** :

أن إرتباط القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي جاء نتيجة للدور الكبير الذي يلعبه حجم الإنفاق الحكومي بالتدخل في مختلف الأنشطة الأقتصادية ، إذ يعد الإنفاق العام من أهم الدعائم التي ترتكز عليها الدولة في تحقيق أهدافها ،وتنفيذ برامجها والذي يعكس فعالية وقوة الحكومة ،لاسيما أن الإنفاق الحكومي العام في

العراق بعد عام 2003 بدأ بالتزايد نتيجة التطورات والأحداث التي مرت بها الدولة من سياسة الإنفتاح وعمليات التوظيف الكبيرة وغيرها من العوامل التي تم التطرق لها سابقاً والتي أنعكست سلباً على القطاع الخاص والبنى التحتية التي تحتاج إلى إعمار (Richard K.Vedder,1998)

مما سبق نلحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي المفرط لاسيما في الأجل الطويل وتشجيع أنماط التشغيل في الدولة وزيادة أجور ومخصصات العاملين في القطاع الحكومي سيؤدي إلى التأثير المعاكس للقطاع الخاص و ضمور الإستثمار والإنتاج مما ألحق الأذى بالبنى التحتية التي تعد شرطاً في سبيل النهوض بالقطاع الخاص والتأثير على عملية النمو الاقتصادي نتيجة زيادة الطلب الكبير الناتج عن تزايد الإنفاق الحكومي وإن توجه الدولة سيكون زاحماً للقطاع الخاص لاسيما إن القطاع الخاص يعاني من هشاشة الدور الذي يؤديه و أن القطاع الخاص ضعيف الإمكانات الإستثمارية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. إن السياسة المالية في مدة بعد التغير والتحول نحو النظم الديمقراطية كانت توجه أغلبها نحو التوظيف الحكومي والإنفاق على المشتريات الحكومية وزيادة الدخول ومن الواضح أن أغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية ،مقابل انخفاض حجم النفقات الاستثمارية طيلة مدة الدراسة مما يعكس مستوى الإختلال في هيكل الاقتصاد العراقي وإنعدام الطاقة الإنتاجية لإستيعاب النفقات الإستثمارية .
2. تغلب الإيرادات النفطية على الإيرادات الاخرى وأخذها الحصة الأكبر في تمويل الموازنة العامة للدولة مقابل ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى مما يكشف لنا أن العراق دولة ريعية بإمتياز .
3. إن سياسة الإنفاق الكبيرة التي أتبعتها الدولة العراقية، وقيامها بتوظيف العاملين في القطاع الحكومي بدون إنتاجية تذكر خدمةً لمصالحها السياسية ، كانت سبباً في إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة في العراق .
4. إن ضعف القطاع الخاص العراقي ناتج عن تقادم الوسائل والإمكانات المادية اللازمة والضرورية للإنتاج وعدم تقديم الدعم المعنوي والمادي من قبل الحكومة، فضلاً عن فشل الأنظمة الضريبية وزيادة عملية التهرب الضريبي بسبب عمليات الفساد .

التوصيات

1. ضرورة البحث عن مصادر دخل أخرى في تغذية الإيرادات العامة للدولة ،والتقليل من الإعتماد على المورد النفطي لاسيما إن الإيرادات النفطية عرضة لتقلبات الأسعار التي تشهدها السوق ،الأمر الذي يجعلها متذبذبة ويتم ذلك من خلال إصلاح الأنظمة الضريبية في العراق .
2. العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال؛ من خلال الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل لضريبي فتعميم أستعمال الإعلام الآلي سيخفض من التهرب والغش الضريبي ، و تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية
3. مواجهة سياسة الانفاق الكبيرة التي اتبعتها الدولة العراقية نتيجة التوظيف الغير مدروس للأيدي العاملة من خلال تحسين وتنمية القطاع الخاص وجعلة الركن الأساسي لتشغيل الأيدي العاملة
4. يمتلك القطاع الخاص في العراق قدرات ومؤهلات مالية وبشرية غير مستغلة وعليه لابد من تقوية الارتباط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية الحكومية من أجل الإرتقاء بالاقتصاد العراقي من خلال عقد بروتكولات تعاون بين القطاع العام والخاص للإستفادة من الإمكانيات والخبرات المتوفرة لدى القطاع الخاص.

المصادر

الكايد ،محمد احمد.(2010).الادارة المالية والدولية والعالمية –التحليل المالي والاقتصادي ،ط1 . عمان ، الاردن : دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

مخيف جاسم حمد ،حسن زيدان خلف المجمعي .(2018).تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (2003-2015)دراسة تحليلية ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة تكريت ،المجلد 01 ،العدد 41 .

جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية .

ناشد ،سوزي عدلي .(1999).ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثارها على اقتصاديات الدول النامية ،منشورات الحلبي الحقوقية .لبنان .

العمري ،مناهل مصطفى .(2013). -مجلة دنانير ،العدد 3 .

جمهورية العراق ،وزارة المالية ،دائرة الدين العام قسم الدين الخارجي

غصان، حسن بن بلقاسم .(2003).الإنفاق العمومي والاستثمار الخاص: اختبار أثر المزاحمة عبر المعاينة المعادة: نشر في مجلة الادارة العامة العدد (43) .

Dippelsman ,Robert . (2012) .Claudia Dziobek and cariosa The Definition .

Grant, Susan ,vilder ,chris(2003)Heinemann economics for OCR ,printed in the UK by scotprint haddington ,first edition.

OPEC, Annual Statistical Bulletin(1970),table(13)P.24,and table 78

Andrew Richards.(2014) .Sustaining Democracy in The Developing world ,The Economic and social conditions for democratic consolidation ,

philip.A.klein, (1973).the management of market ,oriented economic A comparative wadswor the publishing company ,Belmont California ,.

Public Sector",Gutierre zmangas International Monetapy Fund.

Richard K.(1998) .Vedder and Lowell E. Gallaway,‘‘ -Government size and economic growth, Joint Economic committce,.